

يجب أن تكون له صفة الاستمرارية، وأن تضطلع الأمم المتحدة بدور بارز فيه، وهما شرطان ترفضهما إسرائيل... [كما] أن السلام يجب أن يقوم، أيضاً، على أساس قراري الأمم المتحدة ٢٤٢ و ٢٣٨ وانسحاب إسرائيل من [على] جميع الأراضي المحتلة والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني... [حيث أن] سوريا لن تقبل عودة مرتفعات الجولان التي احتلتها إسرائيل في حرب العام ١٩٦٧، إذا لم تتم استعادة الأراضي العربية الأخرى المحتلة... [فـ] سوريا لن تتفاوض على الجولان بمعزل عن الأراضي العربية المحتلة» (القدس العربي، ١٩٩١/٦/١٤، ص ٥). وقد أكد الرئيس المصري، حسني مبارك، «أن الأمم المتحدة لا يمكن أن تكون غائبة عن عملية السلام، لأن أي مؤتمر سوف ينعقد على أساس القرارات التي سبق أن أصدرتها حول الصراع العربي - الإسرائيلي» (الأهرام، ١٩٩١/٦/١٣، ص ١).

وتطرح مسألة مشاركة الأمم المتحدة مسألة الأطراف المشاركة وأدوارها. فإسرائيل تصرّ على استبعاد هيئة الأمم المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية؛ كما تطرح إمكانية البدء مع أي طرف يبدي استعداداً للتفاوض معها دون انتظار موافقة الأطراف الأخرى. وبذلك كانت إسرائيل تشير إلى إمكانية بدء عملية السلام بالتفاوض مع الأردن. لكن الملك الأردني حسين أعرب، في تصريح له، «عن اعتقاده بأنه لا يمكن تسوية قضية الشرق الأوسط في إطار أردني - إسرائيلي أو أردني - فلسطيني - إسرائيلي فحسب؛ إذ أن هذه القضية إقليمية، ويجب على الكل تحمّل المسؤولية في حلّها» (المصدر نفسه، ١٩٩١/٦/١٠، ص ١). وفي حديثه إلى صحيفة «لوبيوان» الفرنسية، قال الملك حسين «أنه يؤيد إجراء اتصالات وجهاً لوجه مع إسرائيل، من أجل 'تأمين السلام للأجيال المقبلة'... [و] أن المحرّمات يجب أن تختفي، لأنه لا يمكن لنا أن نترك على الهامش بلداً يعيش داخل المحيط العربي... [فـ] الاتصالات وجهاً لوجه يجب أن تسمح لنا جميعاً بتبديد مخاوفنا» (الأهرام، ١٩٩١/٦/٣، ص ٦).

وتردّد، خلال جولات بيكر، الحديث عن إمكانية البدء بعملية السلام من دون سوريا، وذلك في

والأطراف المشاركة فيها، كي تسير بشكل سوي؛ أما التفاوض، فسيجري، حسب ما هو متعارف عليه، لتأطير تلك الأهداف وتحديد أدوار الأطراف المشاركة لتوفير ديمومة استمرار السلام والاستقرار الذي هو هدف عملية السلام. وباعتبار أن الحديث يجري عن حالة احتلال تقوم بها إسرائيل لأراضي دولة فلسطين وأراضٍ عربية أخرى، فلا بدّ للعرب، كما قال وزير خارجية مصر، عمرو موسى، «أن يعملوا بكل جدّ لإجبار إسرائيل على الرضوخ للشرعية الدولية والتوجّه إلى مؤتمر دولي للسلام، بناء على قرارات الشرعية الدولية» (الأهرام، ١٩٩١/٦/١٢، ص ١)، حيث «أن الوقت المتاح قصير، وعلينا أن نبدأ عملية السلام وفقاً لقرارات ومبادئ الأمم المتحدة»، والقول أيضاً لموسى (القدس العربي، ١٩٩١/٦/٦، ص ١). والأمر عينه كان موضوع مباحثات الزيارة المفاجئة التي قام بها الرئيس السوري، حافظ الأسد، لمصر في ١٩٩١/٦/٥، حيث «اتفق زعيما مصر وسوريا... على أن هناك حاجة ماسة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط» (المصدر نفسه). وقد صرّح وزير الخارجية المصرية، عمرو موسى، في ختام تلك المباحثات، بأنها تناولت «أولاً، الموقف بالنسبة لعملية السلام؛ ثانياً، الموقف في المنطقة؛ ثالثاً، دراسة المبادرات الأخيرة في مجال الحدّ من الأسلحة، وعدد آخر من القضايا ذات الاهتمام المشترك» (الأهرام، ١٩٩١/٦/٦، ص ١). وبما أن الأرض هي موضوع عملية السلام، فإن العرب، كما قال الأمين العام لجامعة الدول العربية، د. عصمت عبدالمجيد، «لن يتخلّوا عن شبر واحد من الأراضي التي تحتلها إسرائيل في أي تسوية في الشرق الأوسط... [و] أن الجامعة العربية تؤيد جهود السلام الحالية لتحقيق المطالب المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدّمها الانسحاب الإسرائيلي» (الحيّاة، لندن، ١٩٩١/٦/٢، ص ٣).

و«عملية السلام» كانت موضوع مباحثات وزير الخارجية الأميركية، جيمس بيكر، خلال جولاته على دول المنطقة، التي أبدت كل منها مواقفها واجتهاداتها تجاه هذه العملية، التي تعدّدت تسمياتها. فقد قال وزير الإعلام السوري، محمد سلمان: «أن أي مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط